كونفرس في البرلمان الهولندي

وتوصيات بالضغط على الحكومة العراقية لكشف نتائج تحقيقات احداث مسيحيي الموصل

بهرا - خاص

عقد وللمرة الاولى في مبنى البرلمان الهولندي لاهاي كونفرنس يوم الجمعة ٥ كانون اول ٢٠٠٨ تحت عنوان "المشاكل والتحديات التي تواجه المسيحيين في العراق" حضر المؤتمر الذي عقد جلساته في قاعة "ماركوس بكر" اعضاء في البرلمان الهولندي وشخصيات تمثل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وشخصيات سياسية هولندية واوربية وممثلو منظمات حقوق الانسان، ورئيس قسم الشرق الاوسط والخليج وملف العراق في وزارة الخارجية الهولندية وكذلك ممثلون عن دائرة الهجرة ووزارة العدل الهولندية.

افتتح المؤتمر من قبل السيد خيرت فان دارتل امين عام منظمة اوكونيم الكاثولوكي في هولندا، مقدما كلمة مختصرة اقتصرت بالترحيب للمشاركين في المؤتمر وقراءة برنامج اللقاء معربا عن امله في التوصل الى نتائج ايجابية يستطيع من خلالها المجتمع الهولندي والمؤسسات الدولية تقديم العون للقوميات القليلة عددا والمضطهدة في عراق اليوم وكيفية دعمها لرفع الحيف عنها ومساعدتها لنيل واقرار حقوقها كشعب اصيل في الدستور العراقي.

القى فيما بعد عضو البرمان الهولندي مسؤول حرية الاديان وملف حقوق الانسان في العراق السيد يول فوردويند، قدم فيها تقريرا مختصرا عن الاوضاع التي يعيشها الشعب الكلدواشوري السرياني المسيحي في العراق، مضيفا: ان الحكومة الهولندية وكذلك من خلال الاتحاد الاوربي قدمت مساعدات انسانية مالية ومعنوية للعراق التي من شانها بناء مؤسسات دستورية متطرقا في الوقت نفسه الى الوضع الامني في الشمال قائلا: يكاد يكون مستقرا وامنا، ويعد التحسن في الوضع الامني من الامور المهمة التي يعتمد عليها تقديم المساعدات الممكنة.

عرض للحضور فلما وثائقيا عن الوضع الامني في العراق قدم فيه الانتهاكات التي تعرض لها المسيحيون من قتل وتشريد طالت بيوتهم وممتلكاتهم،واظهر في الفلم زيارة السيد فورد ويند قرى الشعب الكلدواشوري السرياني وقصبات منطقة سهل نينوى خارج حدود الاقليم لغرض اللقاء والاستماع لشهادة العوائل الهاربة من موصل الحدباء بعد موجة القتل والترهيب المنظم التي تعرضوا اليها اخيرا مستمعا الى الظروف القاسية التي عاشتها تلك العوائل مع صور وقصص تحكي القتل على الهوية الذي سبب في فقدان الكثير من الشباب من هذه القومية اوتلك الطائفة، فضلا عن الاحاديث التي استمع اليها من افراد عائلة اشورية قتل ابناؤها غدرا من قبل مايطلق عليه بمجهولين امام اعين الناس. وعليه استند الى حقائق في تقريره بخصوص الزيارة والمقدم الى البرلمان الهولندي والحكومة الهولندية ومنظمات حقوق الانسان العالمية والامم المتحدة. حيث وصف ما جرى بانه تصفية عرقية ومذهبية وابادة اجيال لابناء شعبنا ويجب عدم السكوت عنها.

ثم القى البروفسور هيرمان تولا مدير معهد المسيحية في الشرق الاوسط "نايمخن" في هولندا محاضرة ركز فيها على الماضي الذي عاشه الشعب الكلدواشوري السرياني في العراق، والحاضر الذي يعيشون فيه والظروف التي تحيط بهم، مع الاشارة الى المستقبل الذي ينتظرهم وكيفية التعامل مع هذا المستقبل، بالاشارة الى ان الحركة الديمقراطية الاشورية كانت الفصيل السياسي الوحيد الذي قارع الانظمة السابقة وتحالف مع الجبهة الكردستانية وعمل بنهج برغماتي لتحقيق الكثير من المكاسب في مجال التعليم واللغة والتاريخ والحفاظ على وجود الشعب الكلداني السرياني الاشوري وبعد سقوط النظام استطاع تثبيت حقوق شعبنا القومية في قانون ادارة الدولة ولكن بعد سقوط النظام تشكلت الكثير من الاحزاب لابناء شعبنا منها مستقلة القرار او تدور في فلك الاخرين وكذلك الصراع الكنسي تسبب استغلاله باقصاء حقوقنا القومية في الدستور واقتصارها الى حقوق ثقافية ومذهبية وادارات ذاتية حسب مواد الدستور العراقي الذي اعترف بحق الاقليات بالتمتع بالحقوق المحدودة.

اما الدكتور اوتمار اورينك منسق المسيحيين لحقوق الانسان ومقرها مدينة اخن الالمانية، فقد ركز في المحاضرة التي القاها على المهاجرين العراقيين والماسي التي يعيشونها في البلدان التي هاجروا اليها، قائلا: انهم في اوضاع يرثى لها اما المتواجدين في دول اوروبا فهم لا يرغبون في العودة الى ديارهم كون المعاملة التي يلقونها تختلف عن الدول المجاورة كسوريا والاردن، كونها دولا لاتسمح بقبول العراقيين كلاجئين بل ضيوف يتم ترحيلهم متى ماشاؤوا، مضيفا: نعمل جاهدا بتشجيع العراقيين للعيش في وطنهم وعدم الهجرة، نرى من الافضل ان نطلب نحن الاوروبيين من حكوماتنا دعم وتقديم المساعدات للمسيحيين العراقيين خاصة اولئك الذين هاجروا مناطق سكناهم.

ثم القت السيدة عطية تونج عضوة ناشطة في حزب العمال الهولندي واستشارية لعدة منظمات شعبنا الكلدواشوري السرياني وناشطة في مجال حقوق القوميات المستضعفة وحقوق الانسان في العراق عن مؤسسةاسيريا العالمية كلمة ركزت فيها على الحقوق السياسية للاقليات غير الاسلامية في العراق، مقدمة شرحا يوضح الانتهاكات التي يتعرض لها شعبنا في العراق، وخاصة انها زارت العراق ٣ مرات بعد ٢٠٠٣ من بغداد، كركوك واربيل ودهوك والموصل ومدن سهل نينوى. وتحدثت عن التراجع والاقصاء الواضح لحقوق شعبنا وممثليه الشرعيين في العملية السياسية. مقدمة بعض الدلائل والشواهد بالارقام التي تثبت تلك الانتهاكات التي تعرضت لها كالمسيحية والايزيدية والشبك والصابئة المندائية والتركمان وتحدثت عن التجاوزات والتغيرات الديموغرافية لبعض المناطق والمدن وان ما عجز عن تنفيذه النظام السابق في ٣٥ سنة تم تنفيذه وبشراء الذمم في ٣-٥ سنوات بعد سقوط النظام السابق. مطالبة الدول الاوروبية تقديم العون لشعبنا للخروج من المحنة التي يتعرضون لها والتي تهدد وجودهم كشعب اصيل في العراق.

هذا واختتم المؤتمر اعماله بفتح باب لمناقشة بين المحاضرين والحضور تم فيها الاستيضاح لبعض المسائل المهمة التي تم تطرق اليها، منها بنود الدستور والحلول المقترحة لحل قضية الاقليات في العراق بعيدا عن القوة، واعطاء الحق لكل مواطن بشكل متوازن دون تفرقة بين القوي والضعيف وقد كان المشارك الرئيسي والمعني في النقاش عضو البرلمان الهولني والمسؤول عن ملف حقوق الانسان في العراق السيد يول فورد ويند.

بضرورة التكثيف على مراقبة المساعدات الانسانية المقدمة بحيث لاتستخدم ضد ابناء شعبنا وذلك بشراء ذمم القلة الرخيصة التي اسهبت بترويج مشاريع عفنة مستغلة الخلل والنشأة الفتية للعملية السياسية في غفلة الزمن لتمرير مشاريع غير وطنية مقابل منافع شخصية وعائلية ضيقة. بضرورة العمل بالضغط على الحكومة العراقية لكشف نتائج التحقيقات واحالة المقصرين الى العدالة لنيل جزاء مااقترفوه.

المطالبة باحالة القضية الى لجنة تحقيق دولية لجرائم الابادة العرقية على غرار محاكم يوغسلافيا وافريقيا. وانهى الكونفرنس اعماله باصدار بيان ختامي وتوصيات للعمل بها للمرحلة القادمة واكد المشاركون على ضرورة التواصل بهذا الخصوص.

تصاعد الجدل حول دستورية مجالس الاسناد

رئاستا الجمهورية والوزراء بانتظار الكلمة الفصل من المحكمة الدستورية

بهرا - خاص

تصاعدت حدة الخلافات حول تشكيل مجالس الاسناد في عدد من المحافظات بين الكتل السياسية بشكل عام وبين مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء نوري المالكي بشكل خاص.

وتصاعدت حرب البيانات بين الطرفين فكل طرف يبرر سبب رفضه او قبوله بتشكيل تلك المجالس الا ان الامر احيل لخير الى المحكمة الدستورية الاتحادية لتكون الفصل في شرعية او عدم شرعية تلك المجالس.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي شدد على ان: "مجالس الاسناد هي جزء من منظومة الأمن الذي مايزال هشا بسبب وجود الخلايا الارهابية النائمة والخارجين عن القانون الذين يتربصون بالعراق شرا".

وقال: "ان قوات الجيش والشرطة لم يكن بمقدورها على الاطلاق فرض سلطة القانون وحدها لولا دعم مجالس العشائر العراقية وثم مجالس الاسناد والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني".

فيما قالت حكومة اقليم كردستان: "نحن لا نرد على دستورية هذه المجالس او عدم دستوريتها، فهذه المسألة هي من اختصاص مجلس النواب العراقي ومجلس الرئاسة في الحكومة الاتحادية او المحكمة الاتحادية العليا، ولكن هذه المجالس تم تشكيلها بدون ان يكون لها غطاء دستوري او قرار توافقي من مجلس الوزراء، وبدون التشاور مع الحلفاء والشركاء".

واضافت: "هنا يجب القول ان من واجب رئيس الوزراء ومكتبه خلق جو للمصالحة الوطنية وليس هدم ما بني من المصالحة، وخلق جو لبناء المسيرة الامنية، وليس العمل على هدم ما بني، وخلق جو لبناء مسيرة التسامح، وليس ارضية للتفرقة".

وقال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي: "ان هناك مبالغة وحساسية مفرطة من دور مجالس الاسناد من قبل بعض الكتل السياسية ليست لها دواع". واضاف: "ان هناك رأيين بشان هذه المجالس الاول يعتبرها دستورية كون العشائر تنظم نفسها بمجالس والثاني يعتبرها غير دستورية".

واوضح البياتي: "ان العشائر العراقية لها دور واضح في تشكيل هذه المجالس المتكونة "مشيرا الى"ان رئيس الوزراء نوري المالكي دعا الجميع للانخراط فيها".

وقال الامين العام لمنظمة انصار الدعوة مازن مكيه قال: " ان مجالس الاسناد لاتمثل الا خطوة من خطوات التسابق بين القوى المتصارعة على السلطة والنفوذ اذ تشهد الساحه السياسية تسابقا خطيرا لتحقيق المطامح الفئوية حتى اصبح ذلك مظهرا من مظاهر العملية السياسية في العراق".

واضاف: "ان العشائر تشكل باجتماعها كل المجتمع العراقي وهو معني ببناء دولته الحديثه ولا حاجة لاعتماد الصفة العشائرية في عملية الاسناد فان المجتمع الذي يتشكل من هذه العشائر هو المعني باسناد دولته وبنائها.

واشار مكية الى: "ان مجالس الاسناد التي شكلت بحجة اشراك العشائر في تدعيم اركان الدولة الجديدة لايمكن ان تكون وسيلة ناجحة في بناء دولة يراد ان تقوم على اساس تحريك المجتمع ككتلة واحدة على طريق بنائها".

نظرا لهذا الجدل الكبير حول هذه المجالس احيل الامر الى المحكمة الدستورية والذي لاقى ترحيبا من قبل جميع الاطراف اذ قال النائب مفيد الجزائري عن الحزب الشيوعي العراقي: "ان المحكمة الدستورية ستكون الفصل في شرعية او عدم شرعية مجالس الاسناد".

واضاف: "ان هناك وجهات نظر متباينة حول هذه المجالس وان قرار المحكمة الدستورية سيكون الفصل في هذا الامر". واوضح الجزائري: "ان على جميع الاطراف ان تقبل بقرار المحكمة الدستورية الذي نامل ان يحظى برضا الجميع".

واشار الى: "اننا لمسنا ترحيبا من جميع الاطراف باحالة القضية الى المحكمة الدستورية وانهاء هذا الملف الشائك".

الى ذلك اعلنت اللجنة القانونية في مجلس النواب عدم شرعية تشكيل مجالس الاسناد التي دعت اليها الحكومة.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني عضو اللجنة القانونية محسن السعدون: "ان اللجنة القانونية في البرلمان عقدت اجتماعا لمناقشة قانونية مجالس الاسناد بعد ان تلقت استفسارات من المحافظات ومن جهات كثيرة حول قانونية ودستورية تشكيل تلك المجالس".

وأضاف: "ان اللجنة توصلت الى ان هذه المجالس خارج اطار الاجهزة الامنية المنصوص عليها في الفقرة / أ اولا / من المادة ٩ من دستور العراق. وان تشكيلها محظور بموجب احكام الفقرة / ب من اولا / من المادة ٩ من الدستور العراقي".

واشار السعدون الى انه: "تم رفع ماتوصلت اليه اللجنة الى هيئة رئاسة مجلس النواب لغرض تبليغ الحكومة به".

من جانبه دعا النائب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد كمال الساعدي الى التهدئة والابتعاد عن التصعيد الاعلامي في قضية مجالس الاسناد. وقال: "اننا نسعى الى عدم تطور الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان بشأن موضوع مجالس الاسناد وان لا تؤثر ايضا على التحالف الرباعي".

واضاف الساعدي وهو قيادي في حزب الدعوة الاسلامية /جناح المالكي/: "ان المخاوف التي عرضها الاكراد لم تكن مبررة، فلم تكن هناك أية محاولة للتهميش او الضغط على أي طرف".

وتابع: "ان مجالس الاسناد ليست مليشيات وليست مسلحة بل قوى اجتماعية فاعلة في الشارع وغير مرتبطة بحزب وانما برئاسة الوزراء".

وشدد على: "ان مجالس الاسناد هي لخدمة الدولة والامن في المناطق التي شكلت فيها، كما ان الدستور يساند عمل رئيس الوزراء في دعم العشائر وتطويرها".

الى ذلك قال عادل برواري النائب عن التحالف الكردستاني، عضو لجنة الامن والدفاع: " ان قرار تشكيل مجالس الاسناد في المحافظات لايخدم المصلحة العامة وهو مخالف للدستور ويقلل من شأن القوات المسلحة العراقية".

وأضاف: "ان تشكيل تلك المجالس سيؤثر بشكل سلبي في تعزيز مشروع المصالحة الوطنية وخاصة في المناطق المتنازع عليها التي تشهد تحسنا امنيا وليست بحاجة الى تلك المجالس".

الأمم المتحدة: وثيقة حقوق الإنسان تظل "بوصلة أخلاقية"

بهرا - وكالات

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأربعاء مشروع قرار يجدد الدعم للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الذكرى الستين له، واصفة إياه بأنه "بوصلة أخلاقية" توجه عالم اليوم. وقال مشروع القرار في الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "في عالم متغير دائما، يظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصلة أخلاقية مناسبة ترشدنا في معالجة التحديات التي نواجهها اليوم".

وأضاف نص مشروع القرار أن الأمم المتحدة تأسف لحقيقة أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لم يتم إنجازها ولم تحترم حتى الآن عالميا. وأضاف أيضا أنه لا توجد دولة تستطيع أن تزعم أنها تحترم حقوق الإنسان بشكل تام "في كل الأوقات على الإطلاق". وأوضح أن "البشر يواصلون المعاناة من الإهمال وانتهاك حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية". وحث مشروع القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المضي قدما في جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان ووقف الانتهاكات "لأن الإعلان العالمي يقر ويحترم الكرامة والحرية والمساواة بين جميع البشر". وكرمت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تضم في عضويتها ١٩٢ دولة ستة أشخاص، من بينهم اثنان بعد وفاتهما، بمنحهم جائزتها في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨.

وشملت قائمة المكرمين لويس أربور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورمزي كلارك وزير العدل الأميركي الأسبق والمدافعين عن حقوق الإنسان كارولين جوميز ودنيس موكويج، ورئيسة وزراء باكستان السابقة بي نظير بوتو التي اغتيلت في وقت سابق من عام ٢٠٠٨ بينما كانت تستعد لخوض انتخابات الرئاسة في باكستان، والراهبة الفرنسية سيستر دوروتي ستانج.

وتم تكريم هؤلاء الأشخاص لـ"مساهماتهم التي لا تقدر" في تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتمثل مراسم توزيع الجوائز تتويجا لسلسلة من الأنشطة على مدار العام لنشر الوعي بالإعلان العالمي. وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عندما افتتح جلسة الأربعاء: "لقد قطعنا شوطا طويلا ولكن الحقيقة إننا لم نحقق رؤية الإعلان أو على الأقل لم نحققها بعد". وأضاف بان كي مون أنه منذ توليه منصبه قبل عامين وهو يرى أن حقوق الإنسان تنتهك وغير محمية بشكل مناسب.

فتهريب البشر واستغلال الأطفال ومجموعة من المشاكل تضرب الملايين من البشر في أنحاء العالم. وقد أضافت الأزمة المالية العالمية تحديات جديدة لبرامج الأمم المتحدة للقضاء على الفقر والجوع. وقال: "لا نستطيع أن نغض الطرف عن الفقر والتعصب الأعمى والقهر.. إننا نتحمل مسؤولية جماعية لرفض اللامبالاة، فحقوق الإنسان يجب أن تحقق التضامن للعالم أجمع". وقامت جماعات التأييد بالضغط على الأمم المتحدة لمطالبة الحكومات بالوفاء ببنود الإعلان العالمي.

واستغل اتحاد الحريات المدنية الأميركي الفرصة لمطالبة الإدارة الأميركية القادمة للرئيس المنتخب باراك أوباما بإلزام الولايات المتحدة بدور رائد في مجال حقوق الإنسان. وانتقد جميل داكوار مدير اتحاد الحريات المدنية إدارة بوش بسبب "سياستها الكارثية" في الوفاء بحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب حول العالم. وقال داكوار: "لقد حان الوقت لإصلاح الضرر الذي وقع واستعادة التزام أمتنا بتحقيق وحماية حقوق الإنسان".

الاتحاد الأوروبي يمنح ختم تراث ثقافي لأبرز المواقع

بهرا - وكالات

اتفق وزراء الثقافة في الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مؤخرا في بروكسل على منح ختم تراث ثقافي أوروبي للمواقع الثقافية البارزة في القارة في محاولة لزيادة الوعي بالتاريخ الأوروبي المشترك. وقالت كريستين ألبانيل وزيرة الثقافة الفرنسية والرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي لوزراء الثقافة "إن المسألة تتعلق بتحديد هوية أوروبا الخاصة" مشيرة إلى أن هذا الأمر مهمة بصفة خاصة للشباب الأوروبي.

وسيتم منح هذا الختم للآثار والمناطق القديمة والمواقع ذات الشخصية المتجاوزة للحدود الوطنية أو ذات الشخصية الأوروبية". وسيكون لزاما على الهيئات الحكومية المسؤولة عن المواقع التي تحصل على هذا الختم أن تجعل هذا المواقع جذابة وخاصة بالنسبة للشباب وتشجع على تعلمهم أكثر من لغة. وقال دبلوماسيون أوروبيون إن مؤسسة ستمنح هذه الأختام. وكانت فرنسا واليونان والمجر وأسبانيا وهي دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي قد بدأت برنامجا مماثلا عام ٢٠٠٥ ومنحت ٥٩ ختما خاصا بالإرث الثقافي حتى الآن.

وفي عام ٢٠٠٩ ستقترح المفوضية الأوروبية كيفية التعامل مع هذه المواقع ومن سيختار المتقدمين من دول التكتل الأوروبي للحصول على هذا الختم في المستقبل. يشار إلى أنه لم يحدد بعد مصدر التمويل لهذا الاقتراح. وقال دبلوماسيون أوروبيون إن التكتل الأوروبي ربما تخصص أموالا من برنامجها الثقافي لهذا الغرض.

إتهام ٥ من "بلاكووتر" بقتل ١٧ مدنياً عراقياً

بهرا - وكالات

وجه القضاء الأمريكي ومكتب التحقيق الفيدرالي "أف.بي.آي" اتهامات إلى خمسة حراس تابعين لشركة "بلاك ووتر" بارتكاب "جريمة قتل متعمدة" و"محاولة قتل"، لضلوعهم في قتل ١٧ مدنيا عراقيا العام ٢٠٠٧. وأعلن مساعد المدعي العام باتريك روان، في مؤتمر صحافي، أن حارسا سادسا اعترف بالذنب بضلوعه في الحادث.

وعلى رغم صدور الإتهامات في واشنطن وتعيين قاض فيدرالي للنظر في القضية، إلا أن محامي الدفاع طالبوا بنقل القضية الى محكمة في ولاية يوتاه المحافظة أمام هيئة محلفين أكثر تأييدا للحرب على العراق وتعاطفا مع المتهمين.

وتقول الشركة ان الحراس الذين كانوا مكلفين حماية الدبلوماسيين الأمريكيين كانوا في حال دفاع عن النفس حين أطلقوا النار، بعدما تعرضوا لهجوم من "مسلحين" في ساحة النسور في بغداد العام ٢٠٠٧، الا أن التحقيق الذي أجرته السلطات العراقية توصل إلى أنهم أطلقوا النار من دون مبرر او استفزاز.

وأفادت صحيفة "نيويورك تايمز" أن تحقيقا أجراه مكتب التحقيقات الفيدرالي توصل الى ان ١٤ حالة من حالات القتل التي تسبب بها الحراس في بغداد لم تكن مبررة.

اوباما: الإنسحاب نريده بأسرع طريقة تحفظ الاستقرار بالعراق

بهرا - وكالات

قال الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما، إن على بلاده المضي قدما في خططها لخفض وجودها العسكري في العراق بوقت سريع يحافظ على الاستقرار في هذا البلد، مبينا أنه يريد نقل التركيز العسكري منه إلى أفغانستان. وأضاف أوباما في لقاء بثته قناة أن بي سي NBC الأميركية أنه "يتوقع من فريقه الأمني وضع إستراتيجية شاملة للتعامل مع الحرب في العراق وأفغانستان"، مشيرا إلى أنه "يريد نقل تركيز الجهود من العراق إلى أفغانستان".

وأعرب باراك أوباما عن أمله بأن يتمكن فريقه الأمني، ومن بينه هيلاري كلنتون التي سماها وزيرة للخارجية، وروبرت غيتس الذي أبقاه في منصبه وزيرا للدفاع، من التوصل إلى "إستراتيجية شاملة للتعامل مع الحرب في العراق وأفغانستان وتهديد الإرهاب".

وذكر أوباما أنه ما يزال "يريد نقل تركيز الإستراتيجية العسكرية من العراق إلى أفغانستان". منوها إلى أنه "يتعين على الولايات المتحدة المضي قدما في وضع خطط لخفض حجم القوات الأميركية في العراق بأسرع طريقة يمكننا فيها الحفاظ على الاستقرار في العراق".

العلم العراقي الجديد قد يرى النور قبل نهاية العام الجاري

أشار رئيس لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب مفيد الجزائري إلى احتمال عرض نماذج الأعلام التي اختارتها اللجنة المشرفة لاختيار العلم، إلى التصويت قبل نهاية الفصل التشريعي، مرجحا في الوقت نفسه أن تمدد هيئة رئاسة البرلمان الفصل التشريعي الحالي لغرض إقرار الموازنة العامة للدولة للعام المقبل.

وأوضح الجزائري في حديث لـ "راديو سوا" قوله: "قبل نهاية العام كل شيء ممكن، الامر متروك لرئاسة مجلس النواب، نحن في مجلس النواب سنستأنف يوم ١٦ كانون الاول، وسنعمل مدة ٦ إلى ٧ أيام، وقد نواصل حتى نهاية العام لأن لدينا الميزانية، وهذه مهمة كبيرة جدا، وقد نعمل بشكل متواصل، ومن ثم في هذه الاثناء اذا قررت رئاسة مجلس النواب فقد يطرح موضوع العلم للتصويت".

وأضاف الجزائري أن اللجنة المشرفة على اختيار العلم تقدمت منذ نحو شهر بستة نماذج إلى رئاسة البرلمان، لافتا إلى أن هيئة الرئاسة ستختار ثلاثة من هذه النماذج لعرضها على التصويت: "النماذج قدمت إلى رئاسة مجلس النواب من قبل اللجنة المشرفة على المسابقة والقرار بيد رئاسة البرلمان حول إدراجها موضوع اختيار علم العراق من بين الأعلام الستة". يشار إلى أن اللجنة المشرفة على اختيار العلم تسلمت نحو ٦٠٠ نموذج شارك في مسابقة تصميم العلم العراقي الجديد، ووقع الاختيار على ستة منها فقط.

الدباغ : حان الوقت لحقبة جديدة للعراق في المنطقة

بهرا - متابعات

بالجملة التالية "حان الوقت للعراق وأيضا لشركائه أن يفكروا في حقبة جديدة بشأن دور العراق في المنطقة بعد خمس سنوات صعبة". قال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في معهد السلام الأميركي في واشنطن في استعداد العراق لأداء دوره الإقليمي وبحزما اكبر.

ومن اجل يضع العراق نفسه على قدم المساواة مع جيرانه الذين ظلوا يعتبرون العراق حتى وقت قريب دولة فاشلة في الغالب.

وأضاف الدباغ أن الدول المجاورة لم تبدي الاهتمام المطلوب بالمشروع الذي تركز على تحسين التعاون الأمني للحد من العنف في العراق. واقترح إنشاء ما سماه الشراكة الاقتصادية الإقليمية التي تتصور أن يكون العراق في قلب تكتل يضم السعودية وإيران والكويت والأردن وسوريا وتركيا وربما دولا خليجية أخرى في وقت لاحق ويتركز على قضايا الأمن والتجارة والطاقة. وقال الدباغ إن مناقشات غير رسمية أجريت مع الكويت وسوريا وتركيا في هذا الشأن لكنه لم يذكر ردود فعلهم على الاقتراح. وقال "العراق الجديد يمكنه تحويل المنطقة إلى نموذج على غرار الاتحاد الأوروبي، وسيكون العراق عامل استقرار رئيسيا". وأضاف قوله إن المبادرة التي يقترحها تتضمن إزالة الحواجز في طريق التجارة وحرية انتقال السلع والبشر وتقاسم موارد المياه والكهرباء والتكامل الأمني والتوصل لاتفاقات بشأن تقاسم حقول النفط وإطلاق مشروعات مشتركة للبنية التحتية.

وعن الوضع العام مع تركيا وإيران أقر الدباغ بأن الأمر ليس سهلا كما هو على الورق. فهذه الصيغة تحتاج إلى وقت لدمج المصالح وتوحيد الرؤى لمختلف الحكومات في المنطقة".

البنك الدولي يتوقع "ركودا" عالميا

يتوقع البنك الدولي تراجعا ملحوظا في النمو الاقتصادي عبر بلدان العالم النامية منها والسائرة في طريق النمو خلال سنة ٢٠٠٩. وجاء في تقرير بتوقعات البنك للسنة المقبلة أن النمو الاقتصادي السنوي العالمي سينزل إلى نسبة ٠،٩ في المائة، علما بأن معدل النمو العالمي لهذه السنة ناهز ٢،٥ في المائة.

ويتوقع البنك العالمي أن تناهز نسبة النمو الاقتصادي للبلدان الصاعدة حوالي ٤،٥ في المائة، وناهزت هذه النسبة ٨ في المائة عام ٢٠٠٧. ولم تستبعد المؤسسة المالية الدولية ركودا اقتصاديا عالميا، متوقعة أن يكون النمو الاقتصادي سالبا في العام المقبل إذا ما قيس بالنمو الفردي. وذكر التقرير أن: "مصادر تمويل الأسواق، والسيولة الضرورية للدول النامية قد جفت بعد أفلاس عدد من المؤسسات المالية والمصرفية".

وقال جستين لين كبير المحللين الاقتصاديين في البنك العالمي إن الأزمة المالية "ما تزال تهديدا للنظام المصرفي في العالم، ولقطاع الشغل". وفي محاولة للتصدي لآثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي ينصح البنك الدولي المصارف المحلية بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية. انحسار متفاقم وفي بريطانيا قدر المعهد القومي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية نسبة الانكماش الاقتصادي في بريطانيا ما بين شهري أيلول وتشرين الثاني بـ١ في المائة.

ويتوقع المعهد أن تكون نسبة الانكماش الاقتصادي في بريطانيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من هذه السنة أكبر من ١ في المائة. وتعد تقديرات المعهد آخر التوقعات تاريخا في بريطانيا و التي ترى أن الاقتصاد البريطاني يتجه نحو الركود.

رسالة منظمة شهود إلى الحكومة العراقية

بهرا - خاص

تقدمت منظمة شهود نحو التسامح بمناشدة عاجلة إلى فخامة رئيس الجمهورية جلال الطالباني وإلى رئيس الوزراء نوري المالكي بخصوص الطريقة التي تتعامل بها الجهات المختصة بالعراق مع رفات ضحايا المقابر الجماعية عند اكتشافها وطريقة التعرف عليها وطريقة تسليم الضحايا إلى ذويهم.

ورات المنظمة " أنه من الغريب إلى حد يدعو إلى الاستنكار أن تعمد الجهات المختصة العراقية إلى الاتجاه إلى هذه الوسائل لتمييز الضحايا مع وجود وسائل أخرى كالاستفادة من اختبارات الحمض النووي وما شابهه من وسائل متاحة خصوصا وأن الأمر متعلق بأهم شيء على الأرض ألا وهو حياة وموت الإنسان وكرامته".

وتطالب المنظمة " إننا نطالب الحكومة العراقية ممثلة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الإيعاز بتوفير واستخدام كل الإمكانات التي توفرها التقنيات العلمية بغية التعرف على أصحاب الجثث بشكل دقيق وتسليمها إلى ذويها بشكل لائق من أجل حفظ كرامة ضحايا المقابر الجماعية وإنصاف أجسادهم بعد أن لم يتم إنصافهم في حياتهم وطريقة موتهم". وتجد المنظمة أن سن نهج وثقافة تحترم الانسان بوصفه قيمة عليا، وهو الأمر الذي تشتد الحاجة إليه نظرا لما تفشى بالعراق من عنف تمت محاصرته بجهود أمنية وعسكرية كبيرة بذلتها الحكومة العراقية.